

أثر الإدارة البيئية الإقتصادية وتدوير المخلفات العضوية وغير العضوية المنزلية على خفض التلوث وتحقيق قيمة اقتصادية مضافة

إبراهيم السيد عبد المحسن إبراهيم^(١) - طارق عبد العال حماد^(٢)
طه عبد العظيم محمد عبد الرازق^(٣) - وائل فوزى عبد الحافظ^(٢)
(١) وزارة الإستثمار (٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس (٢) كلية الدراسات والبحوث البيئية،
جامعة عين شمس

المستخلص

تعد مشكلة المخلفات الصلبة إحدى المشكلات البيئية الكبرى التي توليها الدول في الوقت الراهن اهتماماً كبيراً، وينجم عن المخلفات العضوية أعباء بيئية يتأثر بها المحيط الحيوي نتيجة الإهمال في التعامل معها وهناك أساليب متعددة انتهجتها الدول في إدارة هذه المخلفات وكل دولة تبحث عن الطرق المناسبة لها في التخلص من المخلفات تعتمد على الإحتياجات الخاصة كحرقها للإستفادة من المخزون الحراري بالمخلفات كمصدر للطاقة لتشغيل بعض الصناعات أو لإنتاج الكهرباء، ومنهم من يقوم بتحويلها الى أسمدة عضوية لسد الفجوة السمادية، ويتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في إيجاد أفضل الطرق التي تتناسب مع الظروف المصرية بيئياً واقتصادياً للحد من المخلفات وتحقيق أعلى قيمة مضافة، واعتمد الباحثون في هذه الدراسة على المزج بين المنهج (الوصفي الاستقرائي والمنهج التحليلي والاستنباطي) من خلال أسلوب الدراسة، وقد توصل الباحثون الى أن الإدارة البيئية والإقتصادية للمخلفات العضوية البلدية من شأنه إضافة قيم اقتصادية للمجتمع تتمثل في زيادة مساحات للأراضي الزراعية وهو يساعد في توفير سلع غذائية أساسية وسد الفجوة من الحبوب الغذائية واحداث وفورات مائية كبيرة بالإضافة الى إنتاج كميات كبيرة من الغاز الحيوي تستخدم كوقود نظيف في محطات إنتاج الطاقة الكهربائية، أوصى الباحثون بضرورة وجود تخطيط استراتيجي لكيفية التعامل مع المخلفات العضوية على مستوى مصر ريفياً وحضرها ونشر أسلوب المخمرات السمادية لإنتاج الوقود والسماد وإنشاء جهة مركزية موحدة متخصصة لإدارة هذا المجال وادخال القطاع الخاص في عمليات التعامل مع المخلفات العضوية .

الكلمات المفتاحية: الإدارة البيئية، تدوير المخلفات، التلوث، قيمة اقتصادية مضافة.

المقدمة

مع ازدياد عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة والتقدم الصناعي والتقني السريع تنوعت وازدادت كميات المخلفات الصلبة الناتجة عن الأنشطة البشرية المختلفة ، وأصبحت عملية التخلص منها من أبرز المشاكل التي تواجه المدن والتجمعات البشرية نظراً لما تشكله هذه المخلفات من أخطار على البيئة ومواردها الطبيعية وعلى صحة الإنسان وسلامته . وأصبح الاهتمام بالبيئة شأن عالمي يشترك فيه الجميع ولا يقتصر على دولة أو مجتمع أو إدارة حكومية أو خاصة ولا على فرد دون آخر فالمشاكل البيئية لا تعترف بالحدود السياسية للدول، وهي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على اقتصاد الدول.

وتختلف نسبة تولد المخلفات البلدية الصلبة من منطقة إلى أخرى كما ونوعاً حسب خصائص المجتمع وظروفه واختلاف الأنماط الاستهلاكية والسلوكية فيه وتفاوت مستويات الدخل ، ففي المناطق ذات الدخل المنخفضة ينخفض تولد المخلفات الصلبة فيها ليصل إلى أقل من ٠,٣ كجم/فرد/يوم ، أما في المناطق ذات الدخل المرتفعة يرتفع تولد المخلفات الصلبة إلى ما يزيد عن ٢,٢٥ كجم/فرد/يوم، (البنك الدولي، ٢٠١٣).

وقد وصل حجم المخلفات الصلبة المنزلية فقط في مصر حوالى ٩٠ مليون طن/سنة بمختلف عناصر المخلفات وهذه الكميات لا يستفاد منه سوى من (١٨-٢٠)% وهو ما يعاد تدويره تدويراً جزئياً، (وزارة البيئة، جهاز شؤون البيئة، ٢٠١٨).

وقد أصبحت منظومة إدارة المخلفات في معظم دول العالم من الأمور الحيوية للمحافظة على الصحة العامة وحماية البيئة من المنظور الإقتصادي ومن ثم فإن منظومة إدارة هذه المخلفات تعتبر منظومة متكاملة ومترابطة، تعتمد كل خطوة منها على سابقتها. وتمثل في نفس الوقت الأساس الذي يقوم عليه ما بعدها، حيث تبدأ بعمليات الفصل من المنبع والجمع والنقل وعمليات التدوير واسترجاع المواد التي يمكن الاستفادة منها وأخيراً التخلص الصحي

والآمن للمرفوضات في المدافن الصحية .
وعليه فإن وضع نظام إدارة متكامل للمخلفات أصبح من أهم عناصر استراتيجيات إدارة
المخلفات لإيجاد توجه خاص نحو جمع المخلفات والتخلص منها وابتكار أساليب إدارية وفنية
وتقنية واقتصادية تضمن القيام بمختلف العمليات للجمع والتخلص والمعالجة واستخدام
الأساليب والتقنيات الحديثة والاتجاهات الحديثة في هذه المجالات.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في الزيادة المضطردة في تولد المخلفات يوماً بعد يوم والتراكم
الكبير من كميات هذه المخلفات وبالتالي تلفها وتحولها الى بؤر ومصادر تلوث تهدم البيئة
بكل أركانها فضلاً عن الأهدار الكبير للموارد الاقتصادية للمجتمع , وبالتالي لابد من تواجدها
إدارة إقتصادية فاعلة للتعامل معها (فاسكويز , ٢٠١٤). كما أن التراكمات الكبيرة للمخلفات
ووسائل وأساليب التعامل معها تبدو في كثير من الأحيان قاصرة ، وأصبحت المخلفات الصلبة
من أكبر الأزمات التي تواجه كثير من البلدان ويرجع السبب في ذلك إلي تزايد الضغوط
السكانية وارتفاع أنماط الاستهلاك وعدم قدرة الأجهزة القائمة على الاستجابة اللازمة
لمجابهتها، وأصبح لا مناص من حلها جذرياً في إطار التحديث الشامل المنشود للدولة
العصرية (عرفات وعبد السلام, 2007) .

وإذا نظرنا الى مشكلات المخلفات الصلبة نجد أن لها أبعاد ثلاث فالزيادة المضطردة في
كميتها من جهة وعدم القدرة على توجيهها الوجهة الصحيحة أو الاستفادة منها من جهة أخرى
بالإضافة الى الأساليب السيئة التي تتبع مما يزيد المشكلة تعقيداً, فامتلاء الطرقات والشوارع
والمجاري المائية المحيطة بالقرى والمدن بالمخلفات وازدياد نسبة التلوث في التربة والهواء
والمياه يوماً بعد يوم وانتشار الأمراض وتلوث المحاصيل بالمواد السامة, والمياه الناجمة عن

سوء التصرف بالمخلفات هي من الدلائل الكبرى على حجم المشكلة, وهذا يمثل البعد الأول للمشكلة .

كما أن حجم الانفاق والأموال والموارد المستنزفة من الميزانيات والنواتج القومي لمواجهة الآثار السلبية والبيئية التي تحدثها وتتسبب فيها المخلفات الصلبة لمواجهة التلوث والآثار البيئية المتمثلة في الأمراض وتكاليف علاجها والبيئة وكيفية اصحابها والحفاظ عليها, وهذا يمثل البعد الثانى للمشكلة.

وعملية الإدارة الإقتصادية والبيئية للمخلفات البلدية بكل مكوناتها والمحافظة عليها باعتبارها موارد متجددة لكونها تنمو وتتوالد نتيجة لنمو الإنسان واستخداماته حيث أنها في الأصل موارد ذات قيمة إقتصادية وإهدارها يمثل إهدار لهذه القيم والموارد ومن ثم إعادتها الى الدورة الإقتصادية الوطنية بما يحقق زيادة فى معدلات التنمية وتحقيق قيم إقتصادية مضافة للمجتمع وهذا يمثل البعد الثالث للمشكلة.

فروض البحث

- 1- توجد علاقة طردية بين حجم التكاليف الإقتصادية المجتمعية وحجم التلوث من المخلفات الصلبة.
- 2- توجد علاقة ايجابية بين كفاءة الإدارة الإقتصادية البيئية للمخلفات والكفاءة الإقتصادية للمجتمع.

أهمية البحث

تأتى أهمية البحث فى كونها تبحث عن طرق متكاملة للإستفادة من الكم الهائل لهذه المخلفات وإيجاد الطرق والوسائل للسيطرة على هذه الكميات لتخفيف العبئ على المحيط الحيوى والبيئى والحد من عمليات الفرز العشوائى للمخلفات للحصول على العناصر ذات

القيمة بالمخلفات مثل مخلفات (المعادن والبلاستيك والأقمشة) والتي تمثل حوالى ٤٠% من تلك المخلفات وتترك مخلفات الأطعمة ومصانع الأغذية ونفايات الفنادق والمطاعم وتمثل حوالى ٦٠% لتكون مرتعا تعيش وتتوالد عليه الحشرات والآفات وتكون بيئة خصبة للأوبئة والممرضات, وبالتالي يمكن توجيه وإدارة تلك المخلفات بإعادة الإستخدام للعناصر غير العضوية كمدخلات فى القطاع الصناعى الإنتاجى, كما يمكن دعم قطاع الطاقة بإنتاج الوقود الحيوى (البيوجاز) وننتاج الطاقة الحرارية المباشرة أو الكهربائية لتغذية المجالات الحياتية المختلفة ودعم القطاع الزراعى بالسماد العضوى لزيادة الإنتاج الزراعى والمساحات الخضراء وتوفير الغذاء للإنسان فى مصر.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى إبراز أهمية ودور الإدارة الإقتصادية البيئية على النحو التالى:

- ١- حصر كمية المخلفات الصلبة الناتجة وحساب التكاليف اللازمة لإدارة هذه المخلفات لخفض حجم التلوث الناتج عن طريق الإستعانة بنسب ومتوسطات كميات المخلفات الصلبة السنوية الناتجة وكذلك متوسطات نسب العناصر المكونة لكل مخلف, وبيان حجم التكاليف المجتمعية الإقتصادية للتخلص ونقل المخلفات الصلبة بالأساليب والطرق المختلفة.
- ٢- عرض مقارنة بين طرق التدوير والإستفادة من المخلفات الصلبة وتحويلها الى موارد لسد احتياجات المجتمع وبيان العائد كل طريقة وما يمكن تحقيقه من وفورات وعوائد تراكمية وقيم اقتصادية مضافة وبيان ما يناسب احتياجات مصر من تلك الموارد .

المصطلحات والتعريفات بالبحر

- ١ - **المخلفات أو النفايات:** المخلفات هي كل ما يتخلف عن كافة الأنشطة ويؤدي إلى الحاق الضرر بالبيئة ويؤثر على الصحة العامة للإنسان بشكل مباشر ولذلك نجد المخلفات والنفايات تمثل خطرا كبيرا وتحديا خطيرا على المستوى العالمي ينذر معه بعواقب وخيمة اذا لم يتم التعامل معها بصورة سليمة .
- وتوجد تعريفات للمخلفات أو النفايات حيث يتم تعريفها كما يلي:
- "هي بعض الأشياء التي أصبح صاحبها لا يريدتها في مكان ما, ووقت ما والتي لم يصبح لها أهمية أو قيمة لديه" (منظمة الصحة العالمية, ٢٠١١) (برنامج الأمم المتحدة للبيئة, ٢٠١٧).
 - "أنها الشيء الذي أصبح ليس له قيمة في الإستعمال, أما اذا أمكن تدويره هذا الشيء بحيث يمكن استعماله أو الإستفادة منه أو استرجاع بعض مكوناته , في هذه الحالة لا يعتبر نفاية" (البنك الدولي , ٢٠١١).
 - أنها مواد تحتوي على فضلات مواد أو مواد لسنا في حاجة اليها اضافة الى المواد الناتجة من العملية الإنتاجية (القانون الإنجليزي لحماية البيئة).
 - وعرفها البعض أنها النفايات أو المخلفات والبقايا التي تنتج من تحلل المواد العضوية أو الكيماوية أو بقايا المخلفات الصناعية الناتجة من عمليات الغسيل أو التطهير للمواد الغذائية نتيجة معاملتها كيميائيا أو بالطريقة الجافة للتخلص من الفضلات أو نتيجة حرقها داخل أفران خاصة مبنية بالطوب الحراري وعند درجة انصهار عالية أو تلك المواد التي تحتوي على مواد مشعة نتيجة تعرضها للإشعاعات النووية أو المفاعلات الذرية, (جهاز شؤون البيئة- وزارة الدولة للشؤون البيئية).

٢- **المخلفات الصلبة:** هي مجموعة متنوعة وخليط متباين من المواد الصلبة ونصف الصلبة التي يعتبرها المستهلك عديمة القيمة، وتختلف نوعية وتركيب المخلفات من مكان إلى آخر حسب نوعية النشاط الإنساني فيه" (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١١)، (جهاز شؤون البيئة- وزارة الدولة للشؤون البيئية).

٣- **المخلفات العضوية:** هي المخلفات الناتجة من مواد عضوية مثل مخلفات الأطعمة ومخلفات الصرف الصحي والمخلفات الحيوانية والمخلفات الزراعية وتتميز بكونها سريعة التحلل وتحتوي على طاقة حيوية نظرا للتركيب الخاص بها الى جانب وجود عناصر خصوبية عالية لاحتوائها على عناصر سمادية عضوية عالية، (البنك الدولي، ٢٠١١)، (جرعتلى، ٢٠١٦).

٤- **الإدارة البيئية الإقتصادية (التنمية المستدامة):** "أنها مجموعة من الإجراءات والأدوات الميكانيكية الموجهة للقيام بأعمال واجراءات يمكن صياغتها وتنفيذها لتحقيق الاستراتيجية لحماية البيئة وتعزيزها واصحابها وتهيئة الظروف لإعادة صيانتها ورفع كفاءتها بالقيام بعملية التنفيذ الواقعي المباشر ومراقبة النتائج ومعالجة السلبيات بمواجهة وتنظيم الأنشطة الإنسانية التي تتم فيها والتي تؤثر في البيئة بهدف زيادة الرخاء الاجتماعي إلي الحد الأقصى ومنع المشاكل المحتملة أو تخفيضها بمعالجة أسبابها الجذرية، (برنامج الأمم المتحدة للإدارة البيئية والتنمية المستدامة، ٢٠٠١)، (موشيت، ٢٠٠٠).

ويعرفها بعض العلماء بأنها" الهيكل الوظيفي للمنشأة والتخطيط والمسئوليات والممارسات العملية والإجراءات والعمليات وإمكانيات التطوير وتنفيذ وإنجاز ومراجعة ومتابعة السياسة البيئية بهدف تحسين أداء المنشأة وخفض أثارها البيئية السيئة، ومحاولة منع تلك الآثار تماماً

كهدف رئيسي للإدارة البيئية وتساعد الإدارة البيئية الشركات علي الاقتراب بطريقة مباشرة من تحقيق الأغراض البيئية باعتبارها جزءاً أساسياً من سياستها .

ويرى البحث "أن الإدارة البيئية الاقتصادية هي استراتيجية يتم فيها الوصول الى أقرب قيمة للصفرية للتكاليف البيئية وتحويل كل الإجهادات البيئية الى إيرادات من جهة والحفاظ على الموارد وتميئتها وتحقيق الحد الأدنى من المستخدم منها مع تعظيم القيمة الاقتصادية للجزء المستخدم من الموارد للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

٥- الغاز الحيوي: هو الغاز الناتج عن تحلل المواد العضوية بطريقة التخمر اللاهوائي في هاضمات مخصصة لذلك, وهو عبارة مجموعة من الغازات الميثان CH_4 (٥٠-٧٥%) , ثاني أكسيد الكربون CO_2 (٢٥-٥٠%) , النيتروجين N_2 (صفر-١٠%) , الهيدروجين H_2 (صفر-١%) , كبريتيد الهيدروجين H_2S (صفر-٣%) , الاكسجين O_2 (صفر%) , وهو أخف من الهواء وله رائحة مميزة " (الشمي, ١٩٩٥) , (جهاز شئون البيئة- وزارة الدولة للشئون البيئية).

٦- السماد العضوي: هي الأسمدة التي تحتوى على المواد المغذية للتربة بصورة ارتباطات عضوية نباتية أو حيوانية المصدر. والمادة العضوية هي المكون الرئيس الواجب توفره في التربة والتي تستنزف نتيجة إنتاج المحاصيل لضمان الإستدامة فى عطاءها، والذي يقل أو ينعدم في التربة بصفة عامة الرملية بصفة خاصة نتيجة لفقرها للمواد العضوية والتجانس في ظروف المناطق الجافة وشبه الجافة وتنقسم الى :

• **سماد عضوي هوائى:** وهو السماد الناتج من عملية الكمر للمخلفات الصلبة العضوية نباتية أو بلدية أو خليط من هذه المخلفات مع المخلفات الحيوانية عن طريق الكمر الهوائى (فى وجود أكسوجين كاف).

• **سماد عضوي لا هوائي (السماد الحيوي):** وهو السماد الناتج من عملية الكمر للمخلفات الصلبة العضوية نباتية أو بلدية أو خليط من هذه المخلفات مع المخلفات الحيوانية عن طريق الكمر اللاهوائي في مخمرات الطاقة والسماد معزولة تماما عن الهواء (عدم وجود أكسوجين) .

٢- مفهوم التنمية الاقتصادية: هناك تعريفات متعددة لمفهوم التنمية الاقتصادية تبعا للتيار الفكري الذي ينتمي إليه الإقتصادي، لذلك يحاول كل إقتصادي تقديم تبريراته التي يستند إليها في تقديم مفهومه الخاص عن التنمية و سنعرض فيما يلي بعض الآراء في تعريف التنمية الاقتصادية :

"هي عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن . وإذا كان معدّل التنمية أكثر ارتفاعا من معدّل نمو السكان الصافي ، إرتفع الدخل الحقيقي للفرد" (عزازی, ٢٠١٤).

• " فإن التنمية الاقتصادية هي زيادة في تدفقات الدخول الحقيقية، وذلك في فترة زمنية محددة" (موشيت, ٢٠٠٠).

إن التنمية الاقتصادية تتحقق من خلال إدخال وسائل جديدة للإنتاج تؤدي إلى زيادة إنتاجية العامل، ومن جهة أخرى فإن زيادة الأجور الناتجة عن إرتفاع الدخول الحقيقية تبعث عند المستهلكين ردود فعل تميل إلى تعديل بنية الطلب ، وهكذا من خلال سلسلة أفعال متداخلة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة الدخل الحقيقي مما يؤدي إلى تغيير بنية الطلب و بالتالي تغيير بنية الإنتاج" (صابر, ٢٠٠٥).

الدراسات السابقة

١- (دراسة: ندى عشور, ٢٠١١), "المخلفات الصلبة - البيئة والإقتصاد". الدراسة تهدف الى التعرف على المخلفات الصلبة ومكوناتها (بلدية وزراعية وحيوانية) وبيان مصادرها ومدى خطورتها تبعا لمصادرها كما ذكرت الدراسة أن المخلفات البلدية تختلف من دولة الى أخرى فالولايات المتحدة يتولد عن الفرد حوالى ٢,١ كجم/فرد/يوم, والدول المتقدمة كالإتحاد الأوربي يتخلف عن الفرد ١,٤ كجم/فرد/يوم, والدول الغنية كدول الخليج العربى يتخلف عن الفرد من (١,٢-١,٤) كجم/فرد/يوم, والدول ذات المستوى والدخل المتوسط مثل مصر يتخلف عن الفرد من (٠,٤-٠,٨) كجم/فرد/يوم, وذكر أن هذه الأرقام عبارة عن متوسطات لما يتخلف عن الفرد من المخلفات اليومية. وكانت أهم النتائج والتوصيات أنه كلما ازدادت رفاهية الانسان زادت معه كميات فضلاته وبالتالي تكون هناك أعباء متزايدة على البيئة وعليه لا بد أن تتدخل التكنولوجيا الحديثة فى التعامل مع التعامل مع المخلفات وأنها رغم تعددها هى فى الأصل مخلفات عضوية وترتكها دون معالجة بسبب اهدارا لعناصر البيئة ومقدرات الانسان الاقتصادية كما خلصت الدراسة الى ضرورة الفصل الجيد لمكونات المخلفات لكى يسهل معها التعامل بيئيا واقتصاديا مع المخلفات الصلبة لتحقيق أكبر عائد وقد قدمت الدراسة وصفا وتحليلا وافيا للمخلفات الصلبة وبيان مكوناتها ومصادرها وأهميتها كقيمة اقتصادية. وكانت أوجه الإختلاف لم تقدم تحليلا للعوائد الاقتصادية وبيان أثرها المباشر على اقتصاد الدولة وبيان حجم القيمة المضافة الكلية.

٢- (دراسة عزازى ٢٠١٤)، "أثر التقييم الإقتصادي للتلوث البيئي على التنمية المستدامة"، وتهدف الدراسة الى التعرف على الأبعاد الاقتصادية للتلوث البيئي سواء على الهواء أو المياه أو التربة ومدى التلوث الذى يصيب الإنسان بالأمراض المتعددة كالسرطانات وأمراض القلب والتنفس وكذلك الأمراض البيولوجية والميكروبات والكيماويات السامة.

وكان من أهم النتائج والتوصيات هو ضرورة وجوب التدخل لحماية الصحة العامة والبيئة وضرورة القضاء على جميع أسباب التلوث وأن تكون البداية من بداية الجمع للنفايات وحتى التخلص منها. وأن التخلص غير السليم للنفايات ينشأ عنه أضرار كبيرة، وعليه لابد من إدخال المعايير البيئية فى التحليل الإقتصادي وجعل مفهوم النمو والتنمية المستدامة قابلين للتطبيق عمليا وأن الأرصد البيئية فى بيان الميزانية البيئية . وأوصت بضرورة إدخال المعايير البيئية فى التحليل الإقتصادي إضافة الى التقييم الإقتصادي للأضرار والخسائر البيئية وكيف يمكن أن تؤثر على القوائم المالية للدولة .

وكانت أوجه الإختلاف أنها لم تقدم تحليلا للعوائد الإقتصادية للعناصر المختلفة للمخلفات الصلبة وأثرها على اقتصاد الدولة وحجم القيمة المضافة الكلية.

٣- (دراسة حميد، عمر، ٢٠١٥)، "إنتاج الغاز الحيوي بالهضم اللاهوائي المشترك للمخلفات النباتية مع حمأة المجاري". تهدف الدراسة الى أثر إضافة المخلفات الصلبة الأدمية (مخلفات المجارى) كعامل حفاز الى المخلفات النباتية كالتبن والقصب وسعف النخيل وبيان مدى كفاءة عمليات التخميز وأثر ذلك على حجم الغاز الناتج وبيان الأحجام المثلى للمكونات للحصول على أعلى النتائج .

وكان من أهم النتائج والتوصيات رغم أنها قدمت طرقاً عملية مبتكرة لإنتاج غاز الميثان وأهتمت بالجانب السلوكي للسكان والإداري فقط للجهات المتعاملة مع المخلفات أنه وبعد أنه تم استعمال بعض المخلفات النباتية مع حمأة المجاري المهضومة في إنتاج الغاز الحيوي عند درجة حرارة 35 م، وبزمن مكوث قدره 90 يوم، وتبين إمكانية إنتاج الغاز الحيوي من تلك المخلفات بمعدل إنتاج يومي تراوح بين 77,41 - 95,52 سم³/يوم ، وحاصل إنتاج تراوح بين 89,22 - 113,88 سم³ غاز حيوي/ جم مادة صلبة طيارة مضافة. وان نسبة الميثان المقبولة ضمن محتويات الغاز الحيوي بلغت بين 52,6 - 59,2%. مع تفوق وسط التبن على باقي أوساط المخلفات النباتية في إنتاج الغاز الحيوي ونسبة محتوى غاز الميثان فيه. وكانت أوجه الاختلاف أنها لم تقدم تحليلاً للعوائد الاقتصادية وبيان أثرها المباشر على اقتصاد الدولة وبيان حجم القيمة المضافة الكلية.

٤ - (دراسة كوثر, ٢٠١٦)، "دراسة العوامل المؤثرة على إدارة المخلفات الصلبة المنزلية في بعقوبة".

هدف الدراسة الى تحديد أماكن الضعف والشغرات الموجودة في نظام الادارة الحالي وبالتالي البحث عن حلول موضوعية لها وتناولت مدينة بعقوبة كنموذج لذلك وإبراز العوامل المؤثرة في ادارة المخلفات المنزلية ومنها الاجتماعية والسلوكية والثقافية والتعليمية. وكان من أهم النتائج والتوصيات أن ضعف الكادر البشري وضعف الامكانيات المادية يساهم في تباطؤ ادارة المخلفات الصلبة في المدينة وأن العامل الثقافى وقله الوعى البيئى للسكان يؤثر في العامل السلوكى والذى يكون له تأثير مباشر في ادارة المخلفات الصلبة بسبب الكثير من المشاكل البيئية بمدينة بعقوبة .

وكانت أوجه الإختلاف مع الدراسة أنها لم تقدم طرقاً وأساليب لكيفية التعامل مع المشكلة بمنظور اقتصادى ولم تقدم تحليلاً للعوائد الإقتصادية وبيان أثرها المباشر على اقتصاد للدولة وبيان حجم القيمة المضافة الكلية وأهتتمت بالجانب السلوكى للسكان والإدارى للجهات المتعاملة مع المخلفات .

٥- (دراسة: محمد الدغيري، ٢٠١٨)، "المخلفات الصلبة، تعريفها، أنواعها وطرق علاجها"، هدف الدراسة هو التعريف بالمخلفات الصلبة وأنواعها ومصادرها المختلفة وبيان أهميتها وخطورتها الى جانب بيان أنواع وطرق العلاج لهذه المخلفات، هدفت الدراسة الى تنبيه العلماء والإقتصاديين والسياسيين الى التعاون من أجل التنسيق والتعاون المستمر لأن كميات المخلفات فى تزايد مستمر .

وكان من أهم النتائج والتوصيات هو توجيه الانتباه الى أهمية دور جماعات المجتمع المدنى فى المحافظة على البيئة ونشر الوعى البيئى وخلق مجتمع واع وملم بالقضايا البيئية ومنها قضية التلوث بالمخلفات الصلبة، تشتمل على موارد يمكن استغلالها وإعادة تدويرها وأنه لا بد من نشر الوعى بين السكان من خلال خطط مدروسة تتعاون فيه جميع الجهات المعنية لإبراز مشكلة المخلفات الصلبة وتبين أهمية آلية الفرز الشخصى للنفايات، ضرورة تشجيع مشاريع صناعة وإعادة التدوير للنفايات الصلبة وتقديم جميع المعلومات والتسهيلات اللازمة لتحفيز المستثمرين للاهتمام بالصناعات التدويرية، وتعميق مبادئ ومفاهيم الوعى البيئى لدى السكان من خلال مادة التربية البيئية كمهج دراسى فى جميع مراحل التعليم يعنى بتنمية مهاراتهم اللازمة اللازمة نحو البيئة واحترام العلاقة التى تربطهم ببيئتهم.

وكانت أوجه الإختلاف مع الدراسة أنها لم تقدم تحليلاً للعوائد الإقتصادية وبيان أثرها المباشر على اقتصاد للدولة وبيان حجم القيمة المضافة الكلية .

٦- (دراسة: نسرین أحمد فؤاد، ٢٠٢١)، "العائد الاجتماعي لإعادة تدوير المخلفات

الصلبة" هدف الدراسة التعرف على العائد الاجتماعي لعملية إعادة تدوير المخلفات الصلبة في مصر وعلى طبيعة المخلفات الصلبة وأنواعها وكيفية إعادة تدويرها والجهاز الرسمي المشرف على منظومة المخلفات الصلبة والعوامل التي تحول دون انضمام الجهات غير الرسمية للمنظومة الرسمية والمعوقات التي تعوق منظومة إعادة تدوير المخلفات الصلبة. وكان من أهم النتائج والتوصيات هي ضرورة وجود شركات تقوم بعمليات الجمع والفرز والمعالجة وقيام الدولة بوضع الضوابط القانونية والبيئية والتنفيذية ودعم الشركات والمصانع القائمة على عمليات إعادة التدوير كما اشارت الى ضرورة عقد المؤتمرات وورش العمل بالمدارس والجامعات للتوعية وأنه لا بد من انشاء شركات معتمدة مرخصة وضرورة عمل جهاز لمراقبة تلك الشركات لتحقيق عائد اجتماعي وعلى الحكومة زيادة الدعم المقدم لإنجاح عملية الإستفادة من المخلفات .

وكانت أوجه الاختلاف مع الدراسة أنها لم تقدم تحليلاً للعوائد الإقتصادية وبيان أثرها المباشر على اقتصاد للدولة وبيان حجم القيمة المضافة الكلية .

٧- (زيان خليل، ٢٠٢٢)، "تدوير النفايات الصلبة وفرزها في منطقة كواشي الصناعية

- دراسة في جغرافية التلوث" هدف الدراسة هو القيام بعملية التقصى حول طرق ووحدات ومراحل معالجة النفايات الخاصة بمصنع المعالجة للنفايات الصلبة بمنطقة كواشي الصناعية وهو الهدف الرئيسي للدراسة وذلك نتيجة التزايد الكبير في التراكم الكبير في كميات النفايات الصلبة وكننتيجة حتمية للزيادة السكانية في منطقة دهوك بكرديستان العراق.

وكان من أهم النتائج والتوصيات: ان المصنع لايعمل بالكفاءة المطلوبة في عمليات الفرز (٥٠%) فقط والباقي يتم التخلص منه في مقابل مجاورة للمصنع مما يؤدي الى تعفنها

واحداث تلوث كبير فضلا عن انها تخرج من دائرة الإستفادة وهدارها, وأن عملية انتاج السماد غير سليمة نتيج لاستخدام كميات كبيرة من المياه مما يؤدي الى ترشحها واختلاطها بالأسمدة المنتجة مما يزيد تواجد مركب ثالث اكسد النيتروجين بالسماد والذي يؤدي الى حرق النباتات اذا ما سمدت بها فضلا عن حجم الملوثات التي تؤثر على العاملين بالمصنع وتتصح الدراسة بضرورة اصلاح المصنع واقامة مصانع جديدة ومشاركة أفراد المجتمع فى عمليات التجميع والفرز.

وكانت أوجه الإختلاف مع الدراسة أنها لم تقدم تحليلا للعوائد الإقتصادية وبيان أثرها المباشر على اقتصاد للدولة وبيان حجم القيمة المضافة الكلية .

الإطار النظرى

إجراءات الدراسة:

تعاملت الدراسة مع المخلفات الصلبة بالواقع المنظور بتوضيح حجم هذه المخلفات ثم مدى الأثار التي تسببها تلك المخلفات وبيان حجم التكاليف المجتمعية التي تسببها على النحو التالى:

أولاً: المخلفات البلدية الصلبة (القمامة) وتحليل مكوناتها: المخلفات العضوية من بقايا الأطعمة والمواد البلاستيكية والورق والمعادن والزجاج والأقمشة والمواد الأخرى والمتمثلة فى نواتج عمليات الهدم ومخلفات تقليم الأشجار وتنظيف الحدائق العامة والخاصة وغيرها الى جانب عناصر أساسية متواجدة فى المخلفات الصلبة البلدية وهى القاسم المشترك لكل أنواع المخلفات, المخلفات الصلبة (القمامة) المصرية من أغنى المخلفات لاحتوائها على عناصر ذات قيمة اقتصادية عالية .

وتعتبر المخلفات الصلبة ذات عنصر ثابت كالمخلفات الزراعية حيث أن لكل محصول حجم مخلفات محددة ومخلفات الصرف الصحي ويمتوسط متقارب وهي عبارة عن نوع واحد متجانس وتكاد تكون بنسب تكوينية متقاربة على المستوى العام، أما المخلفات البلدية فهي عبارة عن عناصر رئيسية وفرعية غير متجانسة ومختلفة في نسب التكوين فنجد هناك عناصر رئيسية بالمخلفات كمخلفات (الأطعمة والورق والمعادن والبلاستيك والزجاج وغيرها) وهناك مخلفات فرعية للمخلفات الرئيسية مثل الحديد والنحاس والألومنيوم والعظام والخشب وغيرها، هذا من ناحية التكوين للعناصر، أما من ناحية نسب تواجد هذه العناصر فإننا نجد تغيراً في نسب تواجدها من فترة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر نتيجة لتغير سلوك ونمط استهلاك السكان تبعاً للحالة الاقتصادية.

محدود البحث

الحدود الزمنية: اعتمد البحث على دراسة مشكلة المخلفات الصلبة البلدية في الفترة الزمنية (خمسة عشر سنة) من (٢٠٠٥-٢٠١٩) والمتغيرات بها .
الحدود المكانية: محافظات مصر (٢٧ محافظة) والتي ادمجت في سبعة أقاليم وهي أقاليم (القاهرة الكبرى - شمال الصعيد - أسيوط - جنوب الصعيد - القناة - الدلتا - الإسكندرية)

الإطار المنهجي للبحث

اعتمد البحث على عدة أساليب كما يلي:

- الأسلوب الإستقرائي للعديد من الدراسات والأبحاث والتقارير المتخصصة ومن مصادر ومراجع مكتبية ومواقع الكترونية تقارير الأمم المتحدة والبنك الدولي ومؤتمرات جامعة الدول العربية فى مجالات إنتاج الطاقة وجهاز شؤون البيئة ونتائج تجارب مركز البحوث الزراعية بمعهد بحوث الأراضى والمياه فى مجال إنتاج البيوجاز والسماذ العضوى والتي تناولت مشكلة المخلفات الصلبة وآثارها ونتائجها.

نضع مرجع

- الأسلوب الإحصائى والتحليلى لبيان حجم المخلفات الصلبة وكذلك أنواعها ومكونات كل نوع والمصادر المختلفة للمخلفات وبيان حجم الموارد المجتمعية (البيئية والإقتصادية) المهذرة وحجم التكاليف المجتمعية المنفقة.

- الأسلوب الإستباظى لكيفية ادارة وتوجيه عملية الإستفادة والإستخدام الأمثل لتحقيق أقصى استفادة إقتصادية ممكنة بما يتناسب وتلبية الإحتياجات المجتمعية من منظور حسن ادارة وتنمية الموارد بما يحقق التنمية المستدامة وزيادة القيمة المضافة الكلية أثر ذلك على الإقتصاد القومى.

المخلفات الصلبة فى مصر:

جدول رقم (١):

النسبة لتواجد تلك العناصر %	نوع المخلفات الصلبة
٢٧	المخلفات الصلبة البلدية (القمامة)
٣٢	المخلفات الزراعية
٢٧	مخلفات تطهير الترع والمصارف
٥	مخلفات الهدم والبناء
٢	مخلفات الصرف الصحى الصلبة
٧	مخلفات الصناعات الغذائية الصلبة
%١٠٠	اجمالي المخلفات الصلبة

المصدر : مركز معلومات دعم واتخاذ القرار , ٢٠١٢ .

المخلفات البلدية الصلبة في مصر:

جدول رقم (٢):

النسبة %	المادة
٦٠ - ٥٠	المواد العضوية (بقايا الطعام)
٢٥ - ١٠	الورق
١٢ - ٣	البلاستيك
٥ - ١	الزجاج
٧ - ١,٥	المعادن
٧ - ١,٢	الأقمشة
٢٠ - ١١	أخرى

المصدر : الوثيقة الإرشادية لمنظومة المخلفات الصلبة في مصر ٢٠٠١ , جهاز شؤون البيئة , وزارة البيئة

جدول رقم (٣):

النسبة %	نوع المخلفات
٦٥ - ٥٥	بقايا الأطعمة والمواد العضوية
١٥ - ١٣	المواد البلاستيكية
٩ - ٧	الورق والكرتون
٥ - ٣	المعادن
٤ - ٢	الزجاج
٢ - ١	الأقمشة
٢ - ١	الخشب
١,٥ - ٠,٥	العظام
٨ - ٦	مواد أخرى

المصدر : وزارة البيئة , التحليل النوعي لعناصر المخلفات الصلبة البلدية , جهاز شؤون البيئة , ٢٠١٧

المخلفات البلدية الصلبة في بعض دول العالم:
جدول رقم (٤):

النسبة %	المادة (العنصر)
٣٤	المواد العضوية (بقايا الطعام)
٢٠	الورق
١٨	البلاستيك
١١	الزجاج
١١	المعادن
٦	أخرى
١٠٠%	النسبة المئوية لمحتويات المخلفات البلدية الصلبة

المصدر: الباحث: من خلال نشرات وتقارير البنك الدولي الصادرة من الجهات البيئية لدول (فرنسا - ألمانيا - هولندا - اليابان - دول أمريكا الشمالية) - ٢٠١٦.

التعليق على الجداول (١, ٢, ٣, ٤): باستعراض تلك الجداول رقم (١) وهو يمثل حجم المخلفات الصلبة الكلية في مصر ونسبة المخلفات المنزلية والقمامة بتلك المخلفات، أما الجدولين (٢, ٣) يوضحان العناصر المكونة للمخلفات البلدية ونسبها داخل المخلفات البلدية والتغير الحادث لتلك العناصر بين عامين (٢٠٠١ ' ٢٠١٧) كنتيجة للمتغيرات الاقتصادية ونمط الإستهلاك في مصر، أما الجدول رقم (٤) فيوضح نسب العناصر المكونة للمخلفات الصلبة المنزلية (القمامة) في بعض دول العالم.

وتوضح تلك الجداول تركيب تلك المخلفات عناصرها المختلفة حيث توجد عناصر أساسية هي العمد المكون للمخلفات البلدية ولكن التغير في النسب لها هو نتيجة لتغير أسلوب ونمط الحياة وبالتالي يتغير معه نمط الإستهلاك نتيجة لتغير الأنشطة والإستخدامات المختلفة وقد تحل عناصر مكان أخرى ومنتجات من صناعات مكان منتجات من صناعات أخرى كما يحدث بين كل من الصناعات الورقية والصناعات البلاستيكية واحلال أحدهما مكان الآخر لتغير نمط التعبئة والتغليف.

ثانياً: الآثار البيئية للمخلفات العضوية:

القصور الثقافي للمجتمع والقصور الإداري للمنظومة الإدارية المشرفة على ادارة المخلفات أدى الى إهدار هذه المخلفات وتحولها من كونها قيمة اقتصادية يمكن الإنطلاق من خلالها فى عملية التنمية الى عناصر هدم كبيرة تهدم البنية الإقتصادية وتقوضها وتهدد العنصر البشرى بالأمراض الناتجة من التلوث وتدمير التربة والمياه والهواء , وأصبح الوضع يمثل أزمة حقيقية لعدم وجود خطط سليمة للتصرف فيها فنجد ان مصادر المياه أصبحت مقابل للمخلفات وأن الشوارع والطرق إمتلأت بالمخلفات وانتشرت الحرائق والأمراض والأوبئة. فنجد أن المخلفات البلدية تحتوى على عناصر كثيرة من المواد العضوية والمعادن والورق والكرتون والمواد البلاستيكية والزجاج وهذه المخلفات منها ما يحتوى على مخزون حرارى يستخدم لإنتاج الطاقة ومنها ما اذا تم إعادة استخدامه يوفر الطاقة اللازمة لإنتاجه ومنها اذا تم تدويره تحققت منه عوائد اقتصادية كبيرة, وكميات المخلفات الصلبة فى ازدياد مستمر سواء على مستوى التوالد للمخلفات الصلبة أو على مستوى التراكمات التى تزداد يوماً بعد يوم مما يزيد المشكلة تعقيداً وتتضاعف آثارها السلبية نظراً لقابلية نسبة كبيرة منها للتحلل الشديد وما يصدره عنها من روائح كريهة وسوائل وغازات سامة وما تسببه من حرائق نتيجة لاشتعالها ذاتياً بالإضافة الى كونها مرتعا للحشرات والهومم وتكاثرها , فضلا عن الشكل الحضارى وغيرها .

ثالثاً: الأعباء الإقتصادية المجتمعية للمخلفات البلدية:

هناك مكونات متعددة للمخلفات البلدية يمكن تقسيمها الى جزئين أساسيين لكل أسلوبه فى التعامل معه بما يحقق أعلى مردود اقتصادى مع احداث إصاحا بيئياً على النحو التالى:
١- المواد مثل مخلفات المعادن بمختلف أنواعها والزجاج والورق والبلاستيك والعظام والخشب وهذه تمثل (٣٥ - ٤٥%) من الحجم الكلى للمخلفات وهو الجزء الأصغر والأيسر فى التعامل ولا يمثل تلوثاً بيئياً بنسبة كبيرة نظراً لطبيعته الكيميائية والفيزيائية, حيث يمكن فرزه وإعادة استخدامه.

٢- المواد العضوية وهي تمثل الجزء الأكبر في المخلفات البلدية والتي تنتج عن المخلفات الغذائية بالمنزل والمطاعم والفنادق والأسواق وغيرها وهي تمثل من (٥٥-٦٥%) من حجم المخلفات البلدية وهو المصدر الرئيسي لكل التلوث. والمخلفات الصلبة بصفة عامة والبلدية بصفة خاصة تمثل عبئاً إقتصادياً على الدولة تتأثر بها ميزانياتها وتضيف أعباءاً جديدة على عملية التنمية خصماً من حسابات بنود التنمية الأخرى لمواجهة هذا التلوث سواء في التخلص من هذه المخلفات أو للحد من الكميات المتزايدة أو من تكاليف مواجهة الآثار المجتمعية البيئية.

محدود الدراسة

سيتناول البحث حجم المخلفات الصلبة البلدية وأساليب ادارتها ادارة اقتصادية بيئية تتحقق معها قيمة إقتصادية مضافة:

أولاً: حجم المخلفات العضوية بالمخلفات البلدية (القمامة):

يعتمد البحث على حساب متوسط الناتج من المخلفات من خلال التقارير الصادرة وهو ٦٠% من اجمالي المخلفات البلدية الصلبة كمادة عضوية في العملية الحسابية نظرا لعدم وجود أرقام دقيقة وحصرية للمخلفات وذلك حسب النسبة المعلنة من الجهة الرئيسية المشرفة على عملية التعامل مع المخلفات البلدية والمتمثلة في جهاز شئون البيئة - وزارة البيئة المصرية, وبحساب الكميات السابقة نجد أن متوسط معدل التوالد السنوي للمخلفات كما بالجدول التالي:

متوسطات المخلفات الشخصية اليومية حسب المستويات الإقتصادية في مناطق العالم

جدول رقم (٥):

النفائيات البلدية	النفائيات البلدية الصلبة لمناطق العالم المختلفة
٠,٤ - ٠,٥ كجم/شخص/يوم	مناطق ادنى دخل في جنوب شرق آسيا وإفريقيا
٠,٧ - ٠,٩ كجم/شخص/يوم	مدن نموذجية في آسيا وشمال إفريقيا وأمريكا الجنوبية
١,١ جم/شخص/يوم	مدن نموذجية في الدول الصناعية
٢,٥ - ٢,٦ كجم/شخص/يوم	مدن نموذجية في المناطة، الغنة كالهلايات المتحدة الأمريكية وبلدان الخليج

المصدر: المنظمة العربية للتربية والثقافة وعلوم البيئة، تونس ، ٢٠٠٦ .

21 المجلد الواحد والخمسون، العدد الثامن، الجزء الثالث، أغسطس ٢٠٢٢

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

التعليق على الجدول: يشير الجدول رقم (٥) الى التقسيم بين مناطق العالم المختلفة والذي حددته المنظمة طبقا للمستويات الإقتصادية للسكان الى أربعة مستويات، وتلاحظ أن حجم المخلفات البلدية الصلبة يتغير بتغير هذا المستوى حيث يزداد حجم المخلفات بزيادة وارتفاع المستوى الإقتصادى للسكان وينخفض بانخفاض ذلك المستوى، ونلاحظ هنا أن مصر تقع فى المستوى الإقتصادى الثانى وقد تم التعامل على متوسط هذه التقديرات فى هذا المستوى.
جدول رقم (٦):

الكمية: مليون طن/سنة
عدد السكان: مليون نسمة

م	السنة	عدد السكان	كمية المخلفات الصلبة البلدية	كمية المخلفات العضوية
١	٢٠٠٥	٧١,١٦٠	٤٦,٢٥٤	٢٧,٧٥
٢	٢٠٠٦	٧٢,٧٩٨	٤٧,٣٢٠	٢٨,٣٩
٣	٢٠٠٧	٧٤,٤٥١	٤٨,٣٩٠	٢٩,٠٣
٤	٢٠٠٨	٧٦,١٤١	٥٣,٣٠٠	٣١,٩٨
٥	٢٠٠٩	٧٧,٨٦٩	٥٤,٥١٠	٣٢,٧٠
٦	٢٠١٠	٧٩,٦٣٤	٥٥,٧٤٠	٣٣,٤٤
٧	٢٠١١	٨١,٤٦٨	٥٧,٠٣٠	٣٤,٢٢
٨	٢٠١٢	٨٣,٣٤٢	٦٢,٥١٠	٣٧,٥١
٩	٢٠١٣	٨٥,٢٥٨	٦٦,٥٠٠	٣٩,٩٠
١٠	٢٠١٤	٨٧,٢١٩	٦٨,٠٣٠	٤٠,٨٢
١١	٢٠١٥	٨٩,٢٩٥	٦٩,٦٥٠	٤١,٧٩
١٢	٢٠١٦	٩١,٢٧٩	٧١,١٩٧	٤٢,٧٢
١٣	٢٠١٧	٩٣,٢٨٧	٧٢,٧٦٣	٤٣,٦٦
١٤	٢٠١٨	٩٨,٣٢٤	٨٨,٤٩١	٥٣,٩
١٥	٢٠١٩	١٠٣,٦٣٤	٩٥,٣٤٠	٥٧,٢٠
	اجمالي		٩٥٧,٠٢٥	٥٧٥,٠١

المصدر: الباحث: من خلال كمية المخلفات ومتوسط نسب تواجد المخلفات العضوية من مخلفات (المنازل والمطاعم ومصانع الغذاء) بالجدول رقم (١) ورقم (٢) والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء للزيادة السكانية.

التعليق على الجدول: يشير الجدول رقم (٦) الى تسلسل وتتابع متوسط الناتج من حجم المخلفات التى تم حسابها من عام ٢٠٠٥ الى ٢٠١٩ باعتبار وضع مصر الإقتصادى بين
المجلد الواحد والخمسون، العدد الثامن، الجزء الثالث، أغسطس ٢٠٢٢

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الدول النامية متوسطة الدخل وتتراوح كمية المخلفات للفرد ما بين (٠,٦ - ٠,٩) كجم/فرد
متوسط حجم التكاليف المباشرة للتخلص الآمن للمخلفات العضوية بالمخلفات الصلبة البلدية
جدول رقم (٧):

الكمية : مليون طن/سنة
التكاليف: بالمليون

السنة	كمية المخلفات العضوية	سعر نقل الطن من المخلفات العضوية جنيه/طن	تكلفة نقل المخلفات (جنيه)	المدافن الصحية للمخلفات العضوية (مدفن)	متوسط تكلفة المدافن (دولار)	متوسط سعر الدولار	تكاليف المدافن الصحية (جنيه)	اجمالي التكاليف (جنيه)
٢٠٠٥	٢٧,٧٥	٧٥	٢٠٨١,٣	٢٦٤,٢٩	٦٦٠,٧٣	٦,٢	٤٠٩٦٥,٣	٤٣٠٤٦,٦
٢٠٠٦	٢٨,٣٩	٧٥	٢١٢٩,٣	٢٧٠,٣٨	٦٧٥٩,٥	٥,٨	٣٩٢٠٥,١	٤١٣٣٤,٤
٢٠٠٧	٢٩,٠٣	٧٥	٢١٧٧,٣	٢٧٦,٤٨	٦٩١٢	٥,٧	٣٩٣٩٨,٤	٤١٥٧٥,٧
٢٠٠٨	٣١,٩٨	٨٠	٢٥٥٨,٤	٣٠٤,٥٧	٧٦١٤,٣	٥,١	٣٨٨٣٢,٩	٤١٣٩١,٣
٢٠٠٩	٣٢,٧٠	٨٠	٢٦١٦,٠	٣١١,٤٣	٧٧٨٥,٨	٥,٤	٤٢٠٤٣,٣	٤٤٦٥٩,٣
٢٠١٠	٣٣,٤٤	٨٠	٢٦٧٥,٢	٣١٨,٤٨	٧٩٦٢	٥,٥	٤٣٧٩١	٤٦٤٦٦,٢
٢٠١١	٣٤,٢٢	٨٢,٥	٦٨٠٦,٣	٣٢٥,٩٠	٨١٤٧,٥	٥,٦	٤٥٦٢٦	٥٢٤٣٢,٣
٢٠١٢	٣٧,٥١	٨٢,٥	٣٠٩٤,٦	٣٥٧,٢٤	٨٩٣١	٦	٥٣٥٨٦	٥٦٦٨٠,٦
٢٠١٣	٣٩,٩٠	٨٢,٥	٣٢٩١,٨	٣٨٠,٠٠	٩٥٠٠	٦,٩	٦٥٥٥٠	٦٨٨٤١,٨
٢٠١٤	٤٠,٨٢	٩٠	٣٦٧٣,٨	٣٨٨,٧٦	٩٧١٩	٧	٦٨٠٣٣	٧١٧٠٦,٨
٢٠١٥	٤١,٧٩	٩٠	٣٧٦١,١	٣٩٨,٠٠	٩٩٥٠	٧,٧	٦٩٦٥٠	٧٣٤١١,١
٢٠١٦	٤٢,٧٢	٩٠	٣٨٤٤,٨	٤٠٦,٨٦	١٠١٧١,٥	١٨	١٨٣٠٨٧	١٨٦٩٢٣
٢٠١٧	٤٣,٦٦	٩٠	٣٩٢٩,٤	٤١٥,٨١	١٠٣٩٥,٣	١٨,٨	١٩٥٤٣٢	١٩٩٣٦١
٢٠١٨	٥٣,٩٠	٩٠	٤٨٥١,٠	٥١٣,٣٣	١٢٨٣٣,٣	١٨	٢٣٠٩٩٩	٢٣٥٨٥٠
٢٠١٩	٥٧,٢٠	٩٠	٥١٤٨,٠	٥٤٤,٧٦	١٣٦١٩	١٦	٢١٧٩٠٤	٢٢٣٠٥٢
الاجمالي	--	--	٥٢٦٣٧,٣	--	--	--	--	--

المصدر: الباحث: من خلال كمية المخلفات والإستدلال بتكاليف بسعر النقل للطن (٨٠-٩٠) جنيه/طن من خلال أوامر النقل من المنازل الى المناوالت الفرعية ثم الى المقالب العمومية من كل من هيئة نظافة القاهرة و منظومة المخلفات- جهاز شئون البيئة - وزارة البيئة

التعليق على الجدول :

يشير الجدول رقم (٧) حجم واجمالي التكاليف المطلوبة لكل مرحلة (المقابل العشوائية أو المدافن الصحية) للتخلص من كمية المخلفات العضوية بمتوسط حجم ٦٠% من الحجم الكلي للمخلفات البلدية المتولدة بعد فرزها عشوائيا من قبل النباشين أو من المنبع (الفرز المركزي) للحصول على العناصر الأخرى بالمخلفات كمخلفات المعادن والورق والبلاستيك وغيرها من المخلفات سريعة العائد المالي. والتخلص منها بالمدافن العشوائية المفتوحة أو بنظام الدفن الصحي بالمدافن الصحية، وبالتالي على الدولة أو الجهات المعنية نقل المتبقى وهي المادة العضوية عن طريق (متعهدين) وهيئة نظافة القاهرة والمحليات الى المقابل العمومية سواء من المنازل أو مراكز التجميع (المناولات) لكون هذه المخلفات تمثل خطرا صحيا كبيرا على الأفراد والمجتمع نتيجة لما ينتج عنها من أضرار. ويشير الجدول الى حجم التكاليف المطلوبة لإقامة هذه المدافن سواء بالدولار أو ما يقابله بالعملة المحلية بواقع (٢٥ مليون دولار/١٠٥٠٠ طن/مدفن صحي مخلفات (البنك الدولي، ٢٠١١). ويظهر الجدول الإجمالي الكلي لتكاليف التخلص من المخلفات العضوية .

الإدارة الاقتصادية والبيئية للمخلفات الصلبة وآثارها الإيجابية المتعددة":

يرى البحث أنه لا بد من أن تعتمد ادارة المخلفات الصلبة على ركائز أساسية على النحو التالي:

- ١- التعامل مع الحجم الحقيقي (الحصص الفعلي) للمخلفات الصلبة وبواقعية مع الوضع القائم من ناحية الإمكانيات المتاحة وتوظيفها التوظيف الأمثل .
- ٢- التعامل مع المخلفات البلدية الصلبة كموارد مجتمعية تأخذ أهمية الموارد غير المتجددة ولا يجب التفريط فيها.

٣- دراسة الإحتياجات الفعلية المجتمعية حسب ما يحتاجه المجتمع وكيفية تطويع هذه المخلفات لسد الفجوات المجتمعية من نتائج ادارة هذه المخلفات.

٤- العمل على وجود ادارة بيئية اقتصادية للإستغلال الأمثل لتلك المخلفات يتحقق معها توافر الإحتياجات المجتمعية وخفض الفاتورة المجتمعية للتلوث وتحقيق وفورات وقيمة اقتصادية مضافة.

ويشير البحث أن المجتمع المصرى لديه إحتياجات أساسية وضرورية كالعناصر الفلزية والورق والمواد البلاستيكية الطاقة والمياه والأسمدة العضوية والمخلفات الصلبة البلدية بمكوناتها المختلفة من قادرة على تلبية جزء كبير من تلك الإحتياجات .

أولاً: الإدارة البيئية والإقتصادية للمخلفات لها بعدين:

البعد البيئى: والمتمثل فى عملية التوالد اليومي لهذه المخلفات نتيجة للنشاط الدائم للإنسان وما يتخلف عن نشاطه من مخلفات , والتزايد والتراكم لهذه والزيادة فى التكاليف البيئية المجتمعية التى يجب دفعها لى يتم إيجاد اصحاب بيئى للمجتمع مرة أخرى .

البعد الإقتصادى: والمتمثل فى قيمة هذه المخلفات حيث أنها فى الأصل موارد طبيعية وهدارها اهدار وانتقاص من موارد المجتمع المحدودة وإعادة تدويرها أو بتطويرها.

طرق التعامل مع المخلفات العضوية بالمخلفات البلدية لتحقيق عوائد إقتصادية وبيئية :

الإتجاه الأول وهو الإستخدام المباشر للمخلفات كوقود :

١- الحرق فى أفران: هو تحويلها الى وقود واسترداد الطاقة المنبعثة بعد تحفيقها وحرقها فى أفران خاصة للحصول منها على الطاقة الحرارية المخترنة بها كطاقة بديلة متجددة , مع مراعات معايير الانبعاثات الصارمة، بما فى ذلك تلك التى تتضمن نسب أكاسيد النيتروجين (NOX) ، وثاني أكسيد الكبريت (SO2) ، والفلزات الثقيلة والديوكسينات, وفى مصر يتم الاستخدام المباشر لتلك المخلفات فى مصانع الإسمنت.

وعيوب هذه الطريقة :

أ- ما زالت هناك بعض المخاطر التي تنتج عن هذا الحرق من انبعاثات كالجسيمات المعلقة والمعادن الثقيلة ووملوثة بالديوكسين والغاز الحمضي والرماد المتطاير السام والذي يجب معالجته في منشآت التخلص من النفايات الخطرة، وكذلك رماد قاع المحارق (IBA)، الذي يجب إعادة استخدامه بشكل صحيح المحارق الحديثة فتقلل حجم النفايات الأصلي بنسبة تصل إلى ٩٦%.

ب- تمثل تدمير للموارد وتقلل من تحفيز عملية إعادة التدوير. وتنتج دولا كثيرة الى عملية إعادة التدوير (والتي تصل إلى أكثر من ٧٠%)، ولكن مازالت هناك دولا كثيرة تقوم بعمليات الحرق لتجنب استخدام مدافن النفايات (تقرير البنك الدولي).

٢- طريقة إنتاج الوقود السائل من المخلفات: وهو عملية تسييل الوقود بطريقة الانحلال الحراري أو التكسير الحراري، ويطبق على منتجات البلاستيك من المبلمرات ويتم تطبيق تقنيات التكسير الحراري في إنتاج الفحم والوقود السائل والغاز من النفايات العضوية لتحويل الإيثانول إلى طاقة، المغذى بالوقود الصلب المستعاد.

وعيوب هذه الطريقة: أنها تحتاج الى تكنولوجيا عالية وحجم التكاليف التشغيلية مرتفع.

٣- طريقة التغويز بأسلوب البلازما: التغويز بالبلازما هو معالجة النفايات العضوية وغير العضوية بواسطة مفاعل يستخدم موقد بلازما قوي لرفع درجة حرارة النفايات لتصل إلى آلاف الدرجات حيث تؤدي هذه الحرارة الرهيبية إلى تكسير الروابط الكيميائية بين العناصر وتحويل كامل كمية النفايات المعالجة، بما فيها الخطرة بيئياً إلى غازات وتتميز أنها لا تنتج رمادا .

وعيوب هذه الطريقة: تحتاج لفرز المخلفات أو النفايات من المعادن والبلاستيك والورق وتحتاج الى تكنولوجيا عالية والى تكاليف مرتفعة مراعاة المحاذير المنصوص عليه فى انشاء هذه المحطات (تقرير البنك الدولى).

الإتجاه الثانى: اعادة الإستخدام لعناصر المخلفات البلدية الصلبة وتدوير المخلفات العضوية:

للحصول على أعلى قيمة اقتصادية لعملية التدوير للمخلفات العضوية الصلبة لابد من فرز وفصل لكل العناصر المشاركة للمخلفات العضوية بالمخلفات الصلبة البلدية من مخلفات (الفلزات والورق والبلاستيك وغيرها) لإعادة استخدامها مرة أخرى، كما يتم اعادة تدوير المخلفات العضوية لإنتاج السماد العضوى والطاقة.

الإحتياجات السمادية والطاقة: هناك فجوة كبيرة من الأسمدة العضوية والعناصر السمادية وهى تمثل حوالى ٤٠% . وتبلغ التوصيات لمقننات المعدلات السمادية المثلى للسمادة العضوى منفردا فى الأراضى القديمة فإن كمية السماد المطلوب ١٥م^٣/فدان/سنة أما فى الأراضى الجديدة أو المستصلحة أو الرملية ٣٠ م^٣/فدان/سنة، وتبلغ الإحتياجات الكلية من السماد العضوى الى ٢١١ م^٣/سنة من محتواه من المادة العضوية حوالى ٨% وهذا يعادل ٥٣ مليون طن كمبوست (١٠٦ مليون م^٣ كمبوست) لا تقل نسبة المادة عضوية فيها عن ٣٠% (دليل تدوير المخلفات الزراعية).

كما ان المادة الدوبالية الموجودة بالأسمدة العضوية قادرة على إمسك مياه الرى (٢٥ مرة من حجمها) والإحتفاظ بتلك المياه ليستفيد منها النبات أطول فترة ممكنة بالإضافة الى العناصر السمادة الكبرى والصغرى، (عامر، ١٩٩٩).

كما أن الإستخدام المرتفع للطاقة سواء المواد البترولية السائلة منها أو الغازية أو الكهربائية نتيجة للطلب المتزايد عليها واحتياج محطات انتاج الكهرباء الى وقود نظيف لانتاج الطاقة الكهربائية مما يحتم ايجاد مصادر متعددة لهذا الوقود.

انتاج الأسمدة العضوية من المخلفات البلدية وتتم بطريقتين:

أ- طريقة انتاج السماد العضوى بطريقة الأكوام المهواه وعبوب هذه الطريقة: وهو كمر المخلفات العضوية الصلبة مع توافر عنصر الاكسوجين .

• **على مستوى التلوث:**

١- انبعاث غازات وغاز ثانى أكسيد الكربون وهما من الغازات الدفينة والمؤثرة على طبقة الأوزون.

٢- تساعد غاز الميثان ويتحول عن طريق الأشعة الشمسية الى غازات هيدروكربونية شديدة الضرر لطبقة الأوزون.

٣- انطلاق غاز أول أكسيد الكربون والأكاسيد النيتروجينية وغيرها من الغازات السامة.

٤- حدوث حرائق فى كومات السماد .

٥- السماد الناتج من هذه الطريقة ذو كفاءة سمادية ضعيفة ولا تفيد التربة الزراعية .

٦- المساحات الكبيرة المستهلكة من الأراضى التى تتطلب استنزافها لعمل مراكز لإنضاج السماد.

ب- طريقة انتاج السماد العضوى بطريقة مخمرات الميثان (الغاز الحيوى وسماد الميثان)

وهو كمر المخلفات الصلبة بمعزل عن الأكسوجين وانتاج السماد .

مميزات هذه الطريقة ما يلى:

١- تتلاشى معها عيوب طريقة انتاج بطريقة انتاج السماد المهواه (السابقة).

- ٢- يمكن التحكم والسيطرة على الغازات الناتجة وبالتالي فإن حجم الأضرار البيئية منخفض جدا .
- ٣- لا تحتاج الى مساحات كبيرة من الأراضي لاستيعاب الكميات الكبيرة من المخلفات .
- ٤- مدة نضج السماد أقل بكثير من الطريقة السابقة .
- ٥- الكفاءة السمادية للسماد المنتج عالية ويمكن التحكم في نسب العناصر السمادية المكونة له المادة العضوية (الدوبال) ٦٠% والنيتروجين (الأزوت) ١,٩% والفوسفور ١,٥% والبيوتاسيوم ٠,٦%, (حمد , ١٩٩٥).
- ٦- خلط المخلفات العضوية البلدية بالمخلفات الزراعية ومخلفات الصرف الصحي مما يرفع من كفاءة عملية التخمير وإنتاج سماد عالي الجودة .
- ٧- إنتاج كميات كبيرة من الغاز الحيوي (غاز الميثان) والمكافئ للغاز الطبيعي.

اقتصاديات إعادة الإستخدام والتدوير للمخلفات العضوية:

إنتاج الطاقة:

الطريقة الأولى: إنتاج الطاقة عن طريق الحرق المباشر للمخلفات العضوية:

جدول رقم (٨):

الكمية: مليون طن/سنة

كمية الحرارة: مليون وحدة حرارية بريطانية

كمية الكهرباء: ميغا وات

السنة	كمية المخلفات العضوية	الكمية بعد التجفيف	كمية الحرارة (مليون وحدة حرارية بريطانية)	كمية الكهرباء الناتجة (المتولدة) من الحرق
٢٠٠٥	٢٧,٧٥	١٩,٤٥	٢٠٤٢٣٠	١٩٤٥
٢٠٠٦	٢٨,٣٩	١٩,٨٧	٢٠٨٦٤٠	١٩٨٧
٢٠٠٧	٢٩,٠٣	٢٠,٣٢	٢١٣٣٦٠	٢٠٣٢
٢٠٠٨	٣١,٩٨	٢٢,٣٩	٢٣٥١٠٠	٢٢٣٩
٢٠٠٩	٣٢,٧٠	٢٢,٨٩	٢٤٠٣٥٠	٢٢٨٩
٢٠١٠	٣٣,٤٤	٢٣,٤١	٢٤١٥٠٠	٢٣٤١
٢٠١١	٣٤,٢٢	٢٣,٩٥	٢٥١٤٧٥	٢٣٩٥
٢٠١٢	٣٧,٥١	٢٦,٢٦	٢٧٥٧٣٠	٢٦٢٦
٢٠١٣	٣٩,٩٠	٢٧,٩٣	٢٩٣٦٢٥	٢٧٩٣
٢٠١٤	٤٠,٨٢	٢٨,٥٧	٢٩٩٩٨٥	٢٨٥٧
٢٠١٥	٤١,٧٩	٢٩,٢٥	٣٠٧١٢٥	٢٩٢٥
٢٠١٦	٤٢,٧٢	٢٩,٩٠	٣١٣,٩٥٠	٢٩٩٠
٢٠١٧	٤٣,٦٦	٣٠,٥٦	٣٢٠,٨٨٠	٣٠٥٦
٢٠١٨	٥٣,٩٠	٣٧,٧٣	٣٩٦١٦٥	٣٧٧٣
٢٠١٩	٥٧,٢٠	٤٠,٠٤	٤٢٠,٤٢٠	٤٠٠٤

المصدر: الباحث: من خلال كمية المخلفات بالجدول رقم (٢) ورقم (٣) ودليل تدوير المخلفات الزراعية - وزارة الدولة لشئون البيئة .

التعليق على الجدول: يتضمن الجدول رقم (٨) بيان بكمية المخلفات العضوية منذ ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٩ والمتوسط الناتج من مخلفات ومتوسط كمية الحرارة المتوقع الحصول عليها ومتوسط معدل تحويل الحرارة الى كهرباء لإستفادة متعددة الأغراض حيث يتناول الجدول بيان

كمية الحرارة المنتجة من حرق المخلفات العضوية بعد تجفيفها والتي تمثل في المتوسط ٧٠% من الوزن الموجودة عليه.

إنتاج الطاقة عن بطريقتي التخمير اللاهوائى للمخلفات العضوية:

أولا : إنتاج الغاز الحيوى (الميثان):

جدول رقم (٩):

كمية للمخلفات : بالمليون
كمية الغاز : مليون متر مكعب
كمية الكهرباء : ميغا وات

السنة	كمية المخلفات العضوية طن	كمية الخليط بالمخمر طن	كمية الخليط بالمخمر ٣م	كمية الغاز المتولدة ٣م	كمية الكهرباء الناتجة (المتولدة) من الحرق
٢٠٠٥	٢٧,٧٥	١٠١,٧٥٠	١٨٥,٠٠٠	١٦٦٤,٧٩٢	٢٠٨١
٢٠٠٦	٢٨,٣٩	١٠٤,١٠٠	١٨٩,٢٧٣	١٧٠٣,٢٤٤	٢١٢٩
٢٠٠٧	٢٩,٠٣	١٠٦,٤٤٣	١٩٣,٥٣٣	١٧٤١,٥٧٩	٢١٧٧
٢٠٠٨	٣١,٩٨	١١٧,٢٦٠	٢١٣,٢٠٠	١٩١٨,٥٦٠	٢٣٩٨
٢٠٠٩	٣٢,٧٠	١١٩,٩٠٠	٢١٨,٠٠٠	١٩٦١,٧٥٥	٢٤٥٢
٢٠١٠	٣٣,٤٤	١٢٢,٦١٣	٢٢٢,٩٣٣	٢٠٠٦,١٤٦	٢٥٠٨
٢٠١١	٣٤,٢٢	١٢٥,٤٧٣	٢٢٨,١٣٣	٢٠٥٢,٩٤٠	٢٥٦٦
٢٠١٢	٣٧,٥١	١٣٧,٥٣٧	٢٥٠,٠٦٧	٢٢٥٠,٣٢٢	٢٨١٣
٢٠١٣	٣٩,٩٠	١٤٦,٣٠٠	٢٦٦,٠٠٠	٢٣٩٣,٧٠١	٢٩٩٢
٢٠١٤	٤٠,٨٢	١٤٩,٦٧٣	٢٧٢,١٣٣	٢٥٠٢,٨٨٤	٣١٢٩
٢٠١٥	٤١,٧٩	١٥٣,٢٣٠	٢٧٨,٦٠٠	٢٥٠٧,٠٨٧	٣١٣٤
٢٠١٦	٤٢,٧٢	١٥٦,٦٤٠	٢٨٤,٨٠٠	٢٥٦٢,٨٨٠	٣٢٠٤
٢٠١٧	٤٣,٦٦	١٦٠,٠٨٧	٢٩١,٠٦٧	٢٦١٩,٢٧٦	٣٢٧٤
٢٠١٨	٥٣,٩٠	١٩٧,٦٣٣	٣٥٩,٣٣٣	٣٢٣٣,٥٩٣	٤٠٤٢
٢٠١٩	٥٧,٢٠	٢٠٩,٧٣٣	٣٨١,٣٣٣	٣٤٣١,٥٦٨	٤٢٩٠

المصدر: الباحث: من خلال حساب مخرجات (نواتج) عملية التخمير للمخلفات العضوية من الغاز

ومعدل إنتاج الكهرباء من غاز الميثان كوقود بمحطات توليد الكهرباء .

التعليق على الجدول:

يتضمن الجدول رقم (٩) أسس تشغيل المخلفات الصلبة وإعدادها قبل والتشغيل والمتضمن كفاءة المادة العضوية والتي لا بد أن لا تقل عن ٣٠% وأيضا ضمان كفاءة المخمر أو الهاضم بوجود تناسب مع المكونات الداخلة في التفاعل مثل الرطوبة ٨/٣ مادة عضوية . وتم تحول الكميات الى م٣ لحساب الناتج من الغاز كوسيلة تقديرية كمترب حسابيا مكافئا . وقد حسب الناتج على أساس القواعد الحسابية لنتائج التجارب فى المخمرات المختلفة لكون عملي انتاج الغاز تستمر لنفس الكميات مدة شهر متتابع وتكون الكمية الناتجة هى الكمية الإجمالية للمتحصلات من الغاز طول فترة التخمير من المخلفات . تم تقدير متوسط حساب كمية الكهرباء المتوقع انتاجها من خلال نتائج التجارب لاستعمال غاز الميثان كوقود فى محطات توليد الكهرباء , وبيان معدل التحويل الخاص به وهو (١,٢٥ كيلوات/م٣ غاز) .

ثانياً: إنتاج السماد العضوى بطريقة التخمر اللاهوائى (سماد الميثان)
جدول رقم (١٠):

الكمية للمخلفات : بالمليون طن
كمية السماد : مليون متر مكعب
مساحة الأراضي : مليون فدان

السنة	كمية المخلفات العضوية	كمية الخليط بالمخمر	وزن الغاز المزاح طن	كمية السماد الناتج طن	مساحة الأراضي التي يمكن تسميدها	
					أراضي طينية	أراضي مستصلحة
٢٠٠٥	٢٧,٧٥	١٠١,٧٥٠	١١٩٤	٣٦,١	٦٥,١	٤,٣٤
٢٠٠٦	٢٨,٣٩	١٠٤,١٠٠	١٢٢١	٣٦,٩	٦٦,٥	٤,٤٣
٢٠٠٧	٢٩,٠٣	١٠٦,٤٤٣	١٢٤٩	٣٧,٧	٦٧,٩	٤,٥٣
٢٠٠٨	٣١,٩٨	١١٧,٢٦٠	١٣٧٦	٤١,٦	٧٥	٥
٢٠٠٩	٣٢,٧٠	١١٩,٩٠٠	١٤٠٧	٤٢,٥	٧٦,٦	٥,١١
٢٠١٠	٣٣,٤٤	١٢٢,٦١٣	١٤٣٩	٤٣,٤	٧٨,٢	٥,٢١
٢٠١١	٣٤,٢٢	١٢٥,٤٧٣	١٤٧٢	٤٤,٥	٨٠,٢	٥,٣٥
٢٠١٢	٣٧,٥١	١٣٧,٥٣٧	١٦١٤	٤٨,٨	٨٧,٩	٥,٨٦
٢٠١٣	٣٩,٩٠	١٤٦,٣٠٠	١٧١٧	٥١,٩	٩٣,٥	٦,٢٣
٢٠١٤	٤٠,٨٢	١٤٩,٦٧٣	١٧٩٥	٥٣,١	٩٥,٧	٦,٣٨
٢٠١٥	٤١,٧٩	١٥٣,٢٣٠	١٧٩٨	٥٤,٣	٩٧,٨	٦,٥٢
٢٠١٦	٤٢,٧٢	١٥٦,٦٤٠	١٨٣٨	٥٥,٥	١٠٠	٦,٦٧
٢٠١٧	٤٣,٦٦	١٦٠,٠٨٧	١٨٧٨	٥٦,٨	١٠٢,٣	٦,٨٢
٢٠١٨	٥٣,٩٠	١٩٧,٦٣٣	٢٣١٩	٧٠,١	١٢٦,٣	٨,٤٢
٢٠١٩	٥٧,٢٠	٢٠٩,٧٣٣	٢٤٦١	٧٤,٤	١٣٤,١	٨,٩٤

المصدر: الباحث: من خلال حساب مخرجات (نواتج) عملية التخمر للمخلفات العضوية من الغاز وحساب كمية السماد العضوى الناتج.

التعليق على الجدول:

يوضح الجدول رقم (١٠) متوسط كمية السماد الناتجة من كميات المخلفات العضوية الممكن الحصول عليها في حالة تمام عملية التخمر لهذه الكميات المفترض التعامل معها ومواصفات السماد المنتج . كما يوضح الجدول متوسط كمية السماد المطلوب اضافتها من السماد العضوي المنتج باعتبار أن هذه الأسمدة المنتجة غنية بالمواد العضوية , والكمية المطلوبة للتسميد لأنواع الأراض المختلفة بواقع ٣م١٥ سماد/فدان للأراضى القديمة (الطينية) و٣م٣٠/فدان للأراضى الحديثة (الرملية).

ويوضح الجدول متوسط عدد الأقدنة التي يمكن تسميدها سنويا بهذا السماد أو إضافتها الى الرقعة الزراعية لإنتاج زراعات عضوية والإستغناء عن الأسمدة المعدنية وإحداث إصحاح للتربة الزراعية .

أثر ادارة المخلفات العضوية وعوائدها الإقتصادية المتعددة:

أولاً: الحد من التكاليف المجتمعية:

ذكر البحث أن متوسط حجم المخلفات الصلبة البلدية فى الفترة الزمنية للبحث بدءا من ٤٦,٢٥٤ مليون طن ٢٠٠٥عام ومتوسط ٢٧,٧٥ مليون طن مخلفات عضوية وتحتاج الى ٢٠٨١,٣ مليون جنيه لنقلها من أماكن تجمعها الى أماكن التخلص منها وتحتاج الى ٤٠٩٦٥,٣ مليون جنيه لدفنها بمدافن صحية ثم تزايدت بمتوسط ٩٥,٣٤ مليون طن عام ٢٠١٩ ومتوسط ٥٧,٢ مليون طن مخلفات عضوية تتكلف ٥١٤٨ مليون جنيه لنقلها أيضا وتحتاج الى ٢٢٣٠,٥٢ مليون جنيه لدفنها بمدافن صحية.

أثر الإدارة الإقتصادية البيئية للمخلفات العضوية على الإقتصاد الكلى لمصر وحجم الوفورات
والعوائد الإقتصادية المتعددة
جدول رقم (١١):

متوسط كمية الغاز : مليون م^٣
متوسط كمية الكهرباء : ميجاوات
متوسط كمية المخلفات: مليون طن/ سنة
متوسط مساحة الأراضى: مليون فدان/سنة
متوسط إنتاج الحبوب: مليون طن/سنة
متوسط حجم المياه: مليون متر^٣/سنة

متوسط حجم الوفورات المائية	كمية الإنتاج من الأراضى المسمدة بالسماذ العضوى		متوسط مساحة الأراضى المسمدة	كمية السماذ الناتج م ^٣	كمية الكهرباء الناتجة من حرق الغاز	كمية الغاز المتولدة م ^٣	كمية المخلفات العضوية
	متوسط كمية الذرة الناتج	متوسط كمية القمح الناتج					
٩٧٦,٥	١٢,٣٥	٩,٠٤	٣,٢٥	٦٥,١	٢٠٨١	١٦٦٤,٨	٢٧,٧٥
٩٩٧,٥	١٢,٦٥	٩,٢٦	٣,٣٣	٦٦,٥	٢١٢٩	١٧٠٣,٢	٢٨,٣٩
١٠١٨,٥	١٢,٩٢	٩,٤٥	٣,٤٠	٦٧,٩	٢١٧٧	١٧٤١,٦	٢٩,٠٣
١١٢٥,٠	١٤,٢٥	١٠,٤٣	٣,٧٥	٧٥	٢٣٩٨	١٩١٨,٦	٣١,٩٨
١١٤٩,٠	١٤,٥٥	١٠,٦٥	٣,٨٣	٧٦,٦	٢٤٥٢	١٩٦١,٨	٣٢,٧٠
١١٧٣,٠	١٤,٨٦	١٠,٨٧	٣,٩١	٧٨,٢	٢٥٠٨	٢٠٠٦,١	٣٣,٤٤
١٢٠٣,٠	١٥,٢٤	١١,١٥	٤,٠١	٨٠,٢	٢٥٦٦	٢٠٥٢,٩	٣٤,٢٢
١٣١٨,٥	١٦,٧٢	١٢,٢٣	٤,٤٠	٨٧,٩	٢٨١٣	٢٢٥٠,٣	٣٧,٥١
١٤٠٢,٥	١٧,٢١	١٢,٥٩	٤,٥٣	٩٣,٥	٢٩٩٢	٢٣٩٣,٧	٣٩,٩٠
١٤٣٥,٥	١٨,٠١	١٣,٢٣	٤,٧٦	٩٥,٧	٣١٢٩	٢٥٠٢,٩	٤٠,٨٢
١٤٦٧,٠	١٨,٥٨	١٣,٥٩	٤,٨٩	٩٧,٨	٣١٣٤	٢٥٠٧,١	٤١,٧٩
١٥٠٠,٠	١٩,٠٠	١٣,٩٠	٥,٠٠	١٠٠	٣٢٠٤	٢٥٦٢,٩	٤٢,٧٢
١٥٣٤,٥	١٩,٤٦	١٤,٢٣	٥,١٢	١٠٢,٣	٣٢٧٤	٢٦١٩,٣	٤٣,٦٦
١٨٩٤,٥	٢٤,٠٢	١٧,٥٧	٦,٣٢	١٢٦,٣	٤٠٤٢	٣٢٣٣,٦	٥٣,٩٠
٢٠١١,٥	٢٥,٥٠	١٨,٦٥	٦,٧١	١٣٤,١	٤٢٩٠	٣٤٣١,٦	٥٧,٢٠

المصدر: الباحث: من خلال حساب نواتج تجارب الباحثين وتطبيقها على مخرجات ادارة المخلفات العضوية المتاحة.

التعليق على الجدول:

يوضح الجدول رقم (١١) أنه إذا ما تم توجيه المنتج من الاسمدة العضوية لتسميد الإراضى الزراعية وتوحيد اتجاه عمليات الزراعة لإنتاج الحاصيل الإستراتيجية (القمح- الذرة) لشد الفجوة الإستيرادية الكبيرة من تلك المحاصيل خاصة وأنهما محصولين مكملية كدورة زراعية غير متعارضة وعادة يبلغ متوسط إنتاج الفدان من كل من القمح والذرة (٢,٧٨ طن/سنة و ٣,٨ طن/ سنة على التوالي (وزارة الزراعة, ٢٠٠٧) .

هذا الى جانب حجم الوفورات المائية لإستخدام الأسمدة العضوية والتي تحتفظ بالمياه لاحتوائها على المادة الدوبالية والتي من خصائصها انها تمسك ما يعادل ٢٥ ضعف حجمها من المياه (حمد, ١٩٩٥) (عامر, ١٩٩٩).

أما من ناحية استخدام الغاز الحيوى فى إنتاج الكهرباء, انظر (جدول رقم ٩).

ملخص نتائج البحث

مما سبق نستنتج من البحث ان كمية المخلفات العضوية لعام ٢٠٠٥ بلغت حوالى ٢٧,٧٥ مليون طن وزن جاف من الممكن أن يتولد منها حوالى ١٦٦٤,٨ مليون متر ٣ من غاز الميثان تكفى كوقود لإنتاج ٢٠٨١ ميغا وات, بالإضافة الى ٦٥,١ مليون متر ٣ سماد عضوى تكفى لتسميد حوالى ٣,٢٥ مليون فدان قادرة على إنتاج ٩,٠٤ مليون طن قمح وإنتاج ١٢,٣٥ مليون طن ذرة وتوفير ٩٧٦,٥ مليون م ٣ من مياه الري .

ويصل الناتج من المخلفات الصلبة لعام ٢٠١٢ حوالى ٣٧,٥١ مليون طن وزن جاف من الممكن ان يتولد منها حوالى ٢٢٥٠,٣ مليون متر ٣ من غاز الميثان تكفى كوقود لإنتاج ٢٨١٣١ ميغا وات, بالإضافة الى ٨٧,٩ مليون متر ٣ سماد عضوى تكفى لتسميد حوالى ٤,٤ مليون فدان قادرة على إنتاج ١٢,٢٣ مليون طن قمح وإنتاج ١٦,٧٢ مليون طن ذرة وتوفير

١٢١٨,٥ مليون م٣ من مياه الري . بينما يصل متوسط الناتج من المخلفات العضوية لعام ٢٠١٩ حوالي ٥٧,٢٠ مليون طن وجاف تتولد منها كمية من غاز الميثان تصل الى حوالي ٣٤٣١,٦ مليون متر ٣ تكفي كوقود لإنتاج ٤٢٩٠ ميغا وات, والى انتاج ١٣٤,١ مليون متر ٣ من السماد العضوي تكفي لتسميد ٨,٩٤ مليون فدان قادرة على انتاج ١٨,٦٥ مليون طن قمح وانتاج ٢٥,٥ مليون طن ذرة وتوفير ٢٠١١,٥ مليون م٣ من مياه الري.

توصيات البحث

- ١- لابد من وجود تخطيط استراتيجي لكيفية التعامل مع المخلفات العضوية على مستوى مصر ريفها وحضرها من شأنه السيطرة على المخلفات العضوية وتحقيق أعلى قيمة إقتصادية .
- ٢- ضرورة انشاء ونشر اسلوب المخمرات السمادية وجلب الأساليب الحديثة وتعميمها على المستوى القومي هو السبيل لتحقيق أعلى كفاءة تشغيل لانتاج الوقود والسماد.
- ٣- لابد من تغيير نمط ادارة المخلفات الحالي وإنشاء جهة مركزية موحدة (وزارة) متخصصة لإدارة هذا المجال نظرا للتشعب والتعدد للجهات الكثيرة المشرفة على المخلفات وعدم اهدارها .
- ٤- قطاع المخلفات يمثل قاطرة للتنمية فى المجال الصناعى والزراعى والبيئة ويجب الإهتمام به وتطويره.
- ٥- ضرورة ادخال القطاع الخاص فى عمليات التعامل مع المخلفات العضوية .

المراجع

- برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠١٧)، نحو كوكب خال من التلوث، UNEP جمعية الأمم المتحدة، الدورة الثالثة، نيروبي.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيويورك (٢٠٠١)، <http://www.unep.org>، البنك الدولي (٢٠١١)، الكويت تتكبد ٢٥٥ مليون دولار سنويا في إدارة النفايات الصلبة والمعالجة ليست آمنة، دراسة لقطاع النفايات الصلبة بدولة الكويت.
- تقرير التنفيذية الإقليمية بشأن المجالات الخمسة المعروضة على لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في دورتها (١٨).
- جرعتلى، مجد (٢٠١٦)، المخلفات العضوية من عبئ صحي وبيئي إلى مورد إقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء.
- البيئية شؤون جهاز
<http://www.eeaa.gov.eg/arabic/main/Instructions.asp>
- حسنين، خلود حسام (٢٠١١)، امكانية استفادة مصر من التجربة الأمريكية اقتصاديا لإنتاج الكهرباء من النفايات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات الإسلامية، جامعة الأزهر، فرع أسيوط.
- حمد، محمد عبد الفتاح (١٩٩٥)، معايير استخدام الحمأة الناتجة من معالجة مياه الصرف الصحي، معهد بحوث الأراضي والمياه .
- خليل، زيان سليمان (٢٠٢٢)، تدوير النفايات الصلبة وفرزها في منطقة كواشى الصناعية، جامعة دهوك، كردستان العراق.
- خميس، حميد سلمان، وحسن، عمر محمد، (٢٠١٦)، إنتاج الغاز الحيوي بالهضم اللاهوائي المشترك للمخلفات النباتية مع حمأ المجاري، مجلة تكريت للعلوم الصرفة.
- الدغيري، محمد إبراهيم (٢٠١٨)، المخلفات الصلبة، تعريفها، أنواعها وطرق علاجها، الجمعية الجغرافية السعودية، جامعة الملك سعود، سلسلة ثقافية جغرافية، المملكة العربية السعودية.
- دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية (٢٠١٣)، جامعة الدول العربية، القطاع الإقتصادي، ادارة الطاقة، أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء .
- دليل برنامج الأمم المتحدة للإدارة البيئية والتنمية المستدامة (٢٠٢٠).

- رسن، كوثر هاشم (٢٠١٦)، دراسة العوامل المؤثرة على إدارة المخلفات الصلبة المنزلية في يعقوية، مجلة الهندسة والتنمية المستدامة.
- سليمان، إبراهيم (٢٠١٧)، تدوير المخلفات الزراعية، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق المجلة الزراعية - المجلة الزراعية .
- الشمي، سمير أحمد (١٩٩٥)، البوتاجاز طاقة نظيفة، سماء عضوى حماية للبيئة من التلوث، مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث الأراضى والمياه.
- صابر، محمد (٢٠٠٥)، الإنسان وتلوث البيئة، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية KACST _ السعودية.
- طاهر، جمال أمين (٢٠٠٩)، التلوث البيئي - ادارة النفايات ومعالجتها، مجلة أسبوط للدراسات البيئية، العدد الثالث والثلاثون.
- عامر، على الدين أحمد (١٩٩٩)، معالجة الحمأة والمخلفات الزراعية لإنتاج السماد العضوى، معهد بحوث الأراضى والمياه والبيئة، مركز البحوث الزراعية.
- عبد الظاهر، ندى عاشور (٢٠١١)، "المخلفات الصلبة - البيئة والإقتصاد"، مجلة أسبوط البيئية، جامعة أسبوط، العدد الخامس والثلاثون.
- عبود، سالم محمد (٢٠١١)، "مدخل الى محاسبة لتكاليف البيئة"، جامعة بغداد . دار الدكتور للعلوم الإدارية والإقتصادية.
- عرفات، محمد بن عبد المرضى، وعبدالسلام، على زين العابدين (٢٠٠٧)، تلوث البيئة ثمن للمدنية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- فاسكويز، ايدى ايجاس (٢٠١٤)، قطاع الممارسات العالمية المعنية بالتنمية الإجتماعية والحضرية والريفية والقدرة على التكيف، المدير الأول، البنك الدولي.
- فريدة، عزازى (٢٠١٤)، "أثر التقييم الإقتصادى للتلوث البيئى على التنمية المستدامة"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، جامعة سعد حلب البلدة، الجزائر، المجلد ١٠ع ٢٢.
- فؤاد، نسرين سمير أحمد (٢٠٢١)، "العائد الإجتماعى لإعادة تدوير المخلفات الصلبة"، جامعة الأزهر.
- مركز البحوث الزراعية (٢٠١٦)، "سماد القمامة" معهد بحوث الاراضوالمياه والبيئة.
- مكتب دراسات خضراء، دمشق.
- منظمة الصحة العالمية (٢٠١١)، التقرير السنوى المقدم للمؤتمر الإنمائى للأمم المتحدة.

- موشيت، ف. دوجلاس (٢٠٠٠)، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة .
- وزارة الزراعة (٢٠٠٧)، التجارب الحقلية، نتائج التجارب الإرشادية، قسم التجارب الزراعية الإرشادية، وزارة الزراعة، مصر.
- 30.Moawad, R. K. (1997). National survey for the elimination of the solids hospital waste in Lebanon. *Beirut, Pharmacy School, Lebanese University*, University in collaboration with the Faculty of Pharmacy in Claude Bernard University in Lyon, France.
- 31.UNEP, U. (2011). Environmental Guidelines for Settlements Planning and Management. Vol 11.

**THE IMPACT OF ECONOMIC ENVIRONMENTAL
MANAGEMENT AND RECYCLING OF ORGANIC
AND INORGANIC HOUSEHOLD WASTE ON
REDUCING POLLUTION AND ACHIEVING AN
ADDED ECONOMIC VALUE**

Ibrahim E. A. Ibrahim ⁽¹⁾; Tariq A. Hammad ⁽²⁾;

Taha A. M. Abdel Razek ⁽³⁾ and Wael F. Abdel Hafez ⁽²⁾

1) Ministry of Investment 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University 2) Faculty of Environmental Studies and Research, Ain Shams University

ABSTRACT

The problem of solid waste is one of the major environmental problems that countries are currently paying great attention to, and organic waste results in environmental burdens that affect the biosphere as a result of neglect in dealing with it. From the waste depends on special needs such as burning it to take advantage of the thermal stock of waste as a source of energy to operate some industries or to produce electricity, and some of them convert it into organic fertilizers to bridge the fertilizer gap. To achieve the highest added value, the researchers in this study relied on the combination of the method (descriptive and inductive, analytical and deductive) through the study method. Helps provide basic food commodities, fill the gap of food grains, and create significant water savings In addition to the production of large quantities of biogas used as clean fuel in electric power plants, the researchers recommended the need for a strategic planning for how to

deal with organic waste at the level of rural and urban Egypt, and the dissemination of the method of fertilizer fermenters for the production of fuel and fertilizer, and the establishment of a unified central entity specialized to manage this area and the introduction of The private sector in the operations of dealing with organic waste.